مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية
اسم الكاتب: م.د. عدنان خلف البدراني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7153
تاريخ الاسترداد: 2025/06/16 20:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية

م.د. عدنان خلف البدراني(*)
Adnan 63 adnan@yahoo.com

الملخص:

تُعد الطاقة مصدراً استراتيجياً مهماً وأحد اشكال القدرات الشاملة للدول المختلفة، والمؤثرة في السياسة الخارجية لكل من الدول المصدرة والمستوردة لها، إذ يؤثر ماتملكه الدول من قدرات قومية على سياستها الخارجية من خلال القدرات الشاملة للدول في تحديد وضع ومكانة الدول في النظام الدولي، ومدى قدرة الدولة اتباع سياسة خارجية نشطة من عدمه، وتحديد البدائل ومجالات التحرك المتاحة أمام صانع القرار السياسي، وكذلك تأثيرها في الصراع والتعاون الدوليين، وهو مايتفق مع ماتؤكده خبرة القرن العشرين من مصادر الطاقة التقليدية كان لها تأثيرها في السياسة الخارجية لكل من الدول المستوردةوالمصدرة ، فخارطة توزيع مصادر الطاقة عالمياً تشير إلى أن النسبة الأكبر من مصادر الطاقة ترتكز في دول محدودة في الخليج العربي، وآسيا الوسطى، وأفريقيا، وامريكا اللاتينية، وروسيا.

وان الصينعبر التعاون الدولي فى مجال امن الطاقة، لن يكون في وسعها تحسين بيئة امنها الطاقوي فحسب، وانما تستطيع ايضاً تعزيز قدرتها الذاتية وقابليتها في التصدي للأزمات في الطاقة، وتحقيق أهداف حماية أمنها الاقتصادي وأمنها الوطني.

المُقدمة:

تُعد الطاقة مصدراً استراتيجياً مهماً وأحد اشكال القدرات الشاملة للدول المختلفة، والمؤثرة في السياسة الخارجية لكل من الدول المصدرة والمستوردة لها، إذ يؤثر ماتملكه الدول من قدرات قومية على سياستها الخارجية من خلال القدرات الشاملة للدول في تحديد وضع ومكانة الدول في النظام الدولي، ومدى قدرة الدولة اتباع سياسة خارجية نشطة من عدمه، وتحديد البدائل ومجالات التحرك المتاحة أمام صانع القرار السياسي، وكذلك تأثيرها في الصراع والتعاون الدوليين، وهو مايتفق مع ماتؤكده خبرة القرن العشرين من مصادر الطاقة التقليدية كان لها تأثيرها في السياسة الخارجية لكل من الدول المستوردةوالمصدرة ، فخارطة توزيع مصادر الطاقة عالمياً تشير إلى أن النسبة الأكبر من مصادر الطاقة ترتكز في دول محدودة في الخليج العربي، وآسيا الوسطى، وأفريقيا، وامريكا اللاتينية، وروسيا.

إذ تُمثل قضية الطاقة إحدى قضايا العصر المهمة؛ فهي إحدى تلك الخماسية التي أطلق عليها قضايا القرن الحادي والعشرين والتي تشمل البيئة وما يرتبط بها، وحقوق الإنسان بشتى صورها وتجلياتها، والأمن الشامل وما يتصل به من تصورات إقليمية ودولية، والديون وأزماتها وتداعياتها على الاقتصاد الوطني والدولي، هذه القضايا الخمس، نرى أبعادها وآثارها في كل دولة بل كل منطقة من مناطق العالم.

والطلب الصيني للطاقة في تزايد مستمر،وذلك لامتلاكه اقتصاداً يحقق نمواً استثنائياً بمعدل سنوي كبير مابين ٨– ١٠ % جعلها تعتمد اعتماداً متزايداً على النفط والغاز المستورد. وأضحت ثاني اكبر مستهلك للنفط والغازفي العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا يقوم أمن الدولة الصينية حاليا على تأمين وضمان تدفق الطاقة، ويُعد تأمين الطاقة أحد أهم محددات سياستها الخارجية ويؤدي دوراً كبيراً في صنع تلك السياسة، ومن هنا تحظى المناطق التي تتوفر فيها الطاقة باهتمام صانع القرارإذ تتحرك الصينمن أجل تأمين تدفق هذه المادة والحصول عليها من هذه البلدان من خلال إستراتيجية تقوم على عدة محاور: من أهمها إنشاء عدد من الإدارات الخاصة لتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول المنتجه للطاقة، وتوسيع اختصاصات بعض الأجهزة والإدارات القائمة لتشمل كل أطر التعاون

المشتركة. وتيسير إنشاء عدد من المراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني الصيني المختصة بشؤون هذه البلاد.

اولاً : أهمية الدراسة:

مما سبق يمكن القول أن أهمية الدراسة تنبع من اعتبارات عدة أهمها:

١- تحتل مصادر الطاقة عامة، لاسيما النفط منها أهمية كبرى لدى للدول الصناعية الكبرى، ليس لكونها تدير عجلة الحياة الاقتصادية فحسب، ولكن لأهميتها في تحديد قوة الدولة ووضعها العالمي، لاسيما مع وجود خلل بين هيكل وبنية النظام الدولي وتوزيع مصادر الطاقة. فالدول الكبرى المهيمنة في النظام الدولي –باستثناء روسيا– تُعاني من نقص في مصادر الطاقة الاستراتيجية (النفط والغاز الطبيعي) مما يجعلها تعتمد على الاستيراد من الخارج للإيفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي.

٢- فضلاً عن ذلك تظهر أهميتها في تأثير الطاقة في السياسة الخارجية الصينية والدور الذي يؤديه في تشكيلها وتوجيهها من خلال دراسة مفهوم أمن الطاقة في العلاقات الدولية للدول المنتجة والمستهلكة.

ثانياً: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم أمن الطاقة في السياسة الدولية، وتؤشر على دوره وتأثيره في رسم السياسة الخارجية الصينية،فضلاً عن التعرف على تأثير توفر وعدم توافر مصادر الطاقة التقليدية، ويقصد بها النفط والغاز، والتي تُعدأحد اشكال القدرات القومية الشاملة للدول، وكذلك حدود هذا التأثير.

ثالثاً: اشكالية الدراسة:

نظراً لما تمثله هذه الدراسة من أهمية تأمين الطاقة في السياسة الخارجية الصينية هو الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

"ماهو حجم الدور الذي تؤديه السياسة الخارجية الصينية في تأمين مصادر الطاقة التقليدية ؟وماهي أبرز أبعاد ذلك الدور؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية من أهمها:

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

١ – ماهي الاستراتيجيات التي وضعتها الحكومة الصينية لتأمين الطاقة؟

٢ – ما تأثير الوسائل التي استخدمها الصين لتأمين الطاقة؟ وما هي تلك الوسائل؟

٣– ما هي دوائر تحرك الدبلوماسية الصينية لتأمين الطاقة؟

خامساً :فرضية الدراسة:

من خلال الإشكالية التي تتناولها البحث، ومختلف الأسئلة المتفرعة عنها، وضع الباحث فرضية أساسية يفترض فيها:أن السياسة الخارجية الصينية نجحت في تأمين مصادر الطاقة.

سادساً: منهجية الدراسة:

أعتمد الباحث في دراسته على أسلوب "دراسة الحالة" من خلال دراسة حالة الصين، والتعرف على طبيعة وحدود تأثير مصادر الطاقة في السياسة الخارجية الصينية.

سابعاً: هيكلية الدراسة:

انطلاقاً من إشكالية الدراسة، وما تثيره من تساؤلات على نحو ما سبق توضيحه، وكذلك من انطباق المنهج المتبناه من قبل الباحث. تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور الأول جاء بعنوان مفهوم أمن الطاقة، وتضمن المفهوم الصيني لأمن الطاقة مسارين الأول أمن الامدادات وأبعادها. والثاني ركز على الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة. والثالث وضح دور الشركات الصينية في تحقيق الاستثمارات النفطية. أماالرابعفحمل عنوان دوائر تحرك السياسة الخارجية في مجال الطاقة.

اولاً: مفهوم أمن الطاقة.

هناك عدة تعريفات لامن الطاقة يمكن تقسيمها إلى عدة اتجاهات. إن قسماً من الباحثين يميل إلى التركيز على تأمين الدخول لمصادر الطاقة عند تعريف المفهوم، أي أن هذا فريقاً من الباحثين ما زال مقتنعاً بالاقتراب التقليدي القائم على أمن الإمدادات. ومن بين تلك التعريفات " تأمين الدخول للنفط وأنواع الوقود الأخرى" كما يعرفه الفريق الاخر على أنه "الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية وذلك عند أسعار يمكن دفعها. ويكن أن يتحقق من خلال إدارة الطلب على الطاقة وزيادة عرض وزادة عرض موارد الطاقة.[١]

ومنذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين تم تفسير مفهوم أمن الطاقة تفسيراً ضيقاً، على أنه يعني توافر إمدادات كافية ومستقرة من النفط الخام بأسعار مقبولة، وتقليل الاعتماد على النفط، استخداماً واستيراداً، لاسيما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وغيرها من الدول الرئيسة المستوردة له، بيد أن التحولات التي طرأت على أسواق النفط وغيره من مصادر الطاقة الأخرى، قد أفضت إلى تغيير هذه الرؤية، فقد تضاعف عدداً، وتنامت المخزونات والاحتياطات حجماً، وزادت الأسعار مرونة وشفافية "برغم تقلبها"، تحت تأثير قوى السوق بالدرجة الأولى، وذلك بفعل اتفاقات الكارتلات والتكتلات الاحتكارية[٢].

إن نظام أمن الطاقة العالمي كما هو معمول به اليوم، جاء كردة فعل لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ حين أشهر العرب لأول مرة في تاريخهم، وبشكل فعّال وناجح سلاح النفط من خلال فرض الحظر النفطي على الدول المؤيدة لـ "إسرائيل". وكان من نتائج ذلك وبنصيحة من مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق"هنري كيسنجر" إنشاء ما يعرف بـ"وكالة الطاقة الدولية" IEA عام ١٩٧٤ التي تتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقراً لها وتضم في عضويتها ٢٨ دولة أوروبية، وتعمل الوكالة المذكورة منسقاً لسياسات الطاقة في الدول الأعضاء فيها بما يضمن التدفق الآمن والموثوق للإمدادات من خلال توظيف ما يعرف بآلية احتياطات الطوارئ والتي تعادل ٩٠ يوماً من صافي الواردات [٣].

ثم ازدادة أهميته إثر الثورة الإيرانية التي اطاحت بالشاه في العام ١٩٧٩ وكان من نتائجها ايضاً حصول ارتفاع كبير في اسعار النفط، واكسب مفهوم " أمن الطاقة" فيما بعد بُعداً أعمق مع أندلا ع مايسمى بالحرب على " الإرهاب" وقيام التنظيمات المختلفة بالدعوة إلى قطع النفط عن الغرب وتهديدالإمدادات النفطية، ويعرف مفهوم " أمن الطاقة" هو الحصول على عرض ملائم وكاف من الطاقة بأسعار معقولة ومستقرة، يدعم الأداء الاقتصادي والنمو(٤).

وإن مفهوم أمن الطاقة يشمل الاستقرار الداخلي السياسي والأمني للبلاد المصدرة والمستوردة للبترول والذي يُعد من أهم العوامل المساعدة لأمن الطاقة، كما أن الاستقرار الإقليمي للمناطق التي تتركز فيها عمليات إنتاج وتصدير مصادر الطاقة مثل منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين وإفريقيا وأمريكا الجنوبية له الأهمية القصوى لدعم هذا المفهوم بما في ذلك البعد الجغرافي والمناطق التي تمر من خلالها إمدادات الطاقة، وكذلك البعد الأمني لعمليات نقل مصادر الطاقة من خلال أنابيب البترول والغاز المنتشرة في جميع القارات وأيضاًمن خلال ناقلات النفط والغاز المسال التي تجوب البحار والمحيطات، مع ملاحظة خطر القرصنة الذي ارتفعت معدلاتها في السنين القليلة الماضية.

١- المفهوم الصيني لأمن الطاقة.

عَرفتّ الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠١– ٢٠٠٥) أمن الطاقة إنه ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج يضمن أستمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين(٥).

وبروز "أمن الطاقة" أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الذي يضمن استمرار عجلة الاقتصاد الصيني بالدوران، وتبعًا لذلك يبدو أن اهتمامها بالدول المنتجة للطاقة في العالم سيكون أكبر من السابق –لكن دون الانخراط الفاعل في قضاياها مراعاة للأسس التي تحكم سياستها الخارجية– لأنها أهم مصادر الطاقة في العالم،ويمكن القول حاليًا: إن ميزان التبادل التجاري مع أية دولة هو المقياس الوحيد لمستوى تطور العلاقات مع الآخرين منوجهة النظر الصينية،

وقد هيمنت العلاقات الاقتصادية على معظم تحركات الصين وسلوكها الدبلوماسي في مناطق انتاج الطاقة في التأكيد على تَصدر هذ العلاقة أولويات صنّاع القرار في الصين(٦).

وقامت الحكومة الصينية بصناعة سياسة خاصة للطاقة، إذ افتقدت بشكل عام الهيكلية المركزية اللازمة لصنع السياسة الخاصة بالطاقة. ولعل المرة الأخيرة التي كان صنع سياسة الطاقة في البلاد مركزياً هو ماتم بإشراف وزارة الطاقة خلال المدة ١٩٨٨- ١٩٩٣، ومنذ ذلك التاريخ وسياسة الطاقة تُمليها الهيئة الوطنية للتطوير والإصلاح، الذي أسس في يونيو/ حزيران ٢٠٠٥، والمجموعة الصغيرة الرائدة للطاقة المؤلفة من ١٣ عضواً والمشكلة من قبل مجلس الدولة في مايو/ أيار ٢٠٠٥(٧).

٢- أمن الامدادات وأبعاده.

نظرا لإعتماد الاقتصاد العالمي على النفط مصدراً أساسياً للطاقة فقد أصبح ضمان الحصول على الامدادات اللازمة من هذه المادة يشكل أهم تحديات السياسات الطاقوية لدول العالم، لاسيما كبار المستوردين مثل الولايات المتحدة الامريكية ودول الإتحاد الأوروبي والصين، وتهدف سياساتهم إلى الحد من التبعية للبترول بوصفها مصدراً للطاقة، وكذلك الحد من التبعية الطاقوية للدول المنتجة وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط التي تمثل طرفا أساسيا لما تتمتع به من طاقة انتاجبة كبيرة واحتياطيات ضخمة وحجم صادراتها الكبيرة (٨).

وأنتقال الصين من دولة مكتفية بقدراتها الإنتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المادة عام ١٩٩٣، ونظراً للنمو الاقتصادي الذي تراوح خلال المدة من ٢٠٠٦ – ٢٠١١ما بين ٨،٤ – ٢،١٤% وهذا ما يمكن ملاحظة من خلال المؤشرات الاقتصادية الصينية التي تشير إلى أن البلاد تستورد حوالي ٨% من الانتاج العالمي للطاقة. وتقدر وكالة الطاقة الدولية أنها ستكون الدولة الأولى عالمياً في استيراد الطاقة عام ٢٠٢٥، بينما تستورد حسب أحصائيات أغسطس / أب عام ٢٠١١ حوالى ٤,٩٥ مليون برميل يومياً، منها ٤٦% من منطقة الشرق الأوسط و١٠% من روسيا وآسيا الوسطى(٩).

رغم تحول الطاقة لقضية محورية في السياسة الخارجية الصينية، فأنه يُعد أمراً حديثاً نسبياً مقارنةً بدول أخرى مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية،وهناك مبادئ حكمت سياستها في اطار سعيها لتحقيق أمن الطاقة في السنوات الماضية، تمثلت في التنوع، وعدم الثقة في سوق الطاقة العالمي، والمخاوف بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن مرونة السياسة الخارجية ولجوءها إلى مزيج من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية، وكذلك التقسيم لتلك السياسة(١٠).

ولضمان أمن خطوط الاتصال البحرية وتطوير "عقد اللؤلؤ"[١١]. أهتمت الصين بالطاقة خارج حدود البلاد، انعكس ذلك على سياستها الخاصة بالدفاع والأمن القومي. ولا ريب في أن خوف الصين من إمكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حظراً أو حصاراً اقتصادياً على وارداتها النفطية في حالة نشوب نزاع على تايوان قد ساد أوساط المؤسسة العسكرية والسياسية في الصين، لاسيما أن ٩٠% من وارداتها النفطية تأتي بحراً، ٨٠% منها تمرّ عبر مضيق ملقا المعرض للقرصنة والهجمات الارهابية والدوريات الأمريكية. وقد عَرف الرئيس الصيني السابق "هيوجينتاو" هذه المشكلة عام ٢٠٠٣ بأسم "مأزق ملقا"(١٢).

ثانياً: الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة.

لقلق الصين على أمدادات الطاقة بعد العام ٢٠١١، وحالة عدم الاستقرار السياسي والامني في الشرق الأوسط لاسيما بعد موجة الاحتجاجات الشعبية التي حدثة في المنطقة. ونظرا لاهمية البترول في تغيير نمط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة، فقد أخذت السياسة النفطية بعداً استراتيجياً إذ أصحبت هذه السياسة مرادفةً للتغيرات الجيوسياسية التي يشهدها العالم(١٣).

ومن أهم استراتيجيات الدول المستهلكة للطاقة وفي مقدمتها الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون والدول الصناعية الكبرى بما فيها الصين تأمين إمدادات الطاقة وضمان استمرار تدفق مصادرها الداعمة للصناعة واقتصاد.وعندما حدثت الصدمة الاولى للنفط عام ١٩٧٣، بدأت الدول الصناعية منذ ذلك التاريخ وضع إستراتيجية أمن الطاقة

بُعدهاإستراتيجية وطنية تناقش على أعلى المستويات وتعطى أهمية قصوى من قبل حكوماتها المتعاقبة، ويُصرف عليها ملايين الدولارات من خلال القيام بالدراسات والأبحاث ووضع وتنفيذ الخطط الداعمة لها.

وتُعد فكرة بناء مخزون استراتيجي في الصين حديثة نسبياً إذ جاءت نتيجة لدراسة قامبها مركز بحوث التنمية التابع لمجلس الدولة الصيني عام ١٩٩٦، إذ اوصت الدراسة بضرورة بناء مخزون استراتيجي نفطي يعزز الأمن الاقتصادي والقومي أوقات الأزمات، وعلى المستوى العملي عام ١٩٩٧، وبرزت أهمية بناء مثل هذا المخزون عندما ادركت كل من شركتي Cnpc, Sinopec أن قدرتهما التخزينية المحددة منعتهما من الاستفادة من اسعار النفط المنخفظة عالمياً[١٤].

ومنذ أن أصبحت الصين دولة مستوردة للطاقة عام ١٩٩٣، تبنت استراتيجية "الخروج" لشراء أصول الطاقة في الخارج، محولة الطرق التاريخية القديمة إلى شبكة خطوط أنابيب حديثة وطرق وسكك حديدية لإمدادات الطاقة الخاصة بها، وينبع هذا النهج من مخاوف الصين من الحصار الأمريكي على الإمدادات البحرية في حال نشوب عداءات بسبب تايوان، فضلاً عن طلب الصين المتزايد للطاقة، وقد أظهر تقرير في أغسطس/ آب ٢٠١٠ أن الصين قد أصبحت أول مستهلك للطاقة في العالم متخطية بذلك الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن ذلك، تمتعت البلاد بنمو سنوي عشري لمعظم العقد الماضي، ليس بسبب طلب المستهلك، ولكن بفضل بناء البنية التحتية والصناعات الثقيلة التي تستهلك الطاقة، وكذلك النمو المتزايد في قطاع النقل.[١٥].

وتقوم الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، على مبدأ أن تتخذ الدولة الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة لتأمين الطاقه لديها، ويقترح بعض الباحثين الصينيين في هذا الإطار أن تقوم الحكومة الصنيية بإتباع النموذج الروسي والأمريكي والياباني معاً فيما يتعلق بأمن الطاقه والمتضمن[١٦].

١ – تطوير سياسة لأمن الطاقه تكون مرتبطة في الوقت ذاته بالامن القومي وبرؤية إستراتيجية.

٢ – زيادة اهتمام الدولة بقطاع الطاقة وأمنها.

٣ – تشجيع النشاطات والاستثمارات النفطية في الخارج.

٤ – تشجيع المشاركة الثنائية فيما يتعلق بهذه المشاريع.

٥ – اعتماد سياسة لتنويع مصادر وأماكن الاستيراد النفطية.

٦ – إنشاء احتياطى إستراتيجي نفطي.

٧ – الانخراط في مشاريع تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف فيما يتعلق بالطاقة.

ومن هذاالمنطلق وضع إستراتيجية للطاقة عمت الصين إلى وضع خطط لتأمين الطاقة ومن هذه الاستراتيجيات هي:(١٧).

أولا: الخطط الخمسية (العاشرة، والحادي عشرة، والثانية عشرة) تُعد هذه الخطط التي وضعها مجلس الدولة الصيني، إحدى أهم الخطط ، وهي جزءاً من خطة الاقتصاد القومي للبلاد.

١- الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠١– ٢٠٠٥): وقد تضمنت هذه الخطة على عدد من الأهداف والاولويات.

٢- الخطة الخمسية الحادي عشرة (٢٠٠٦– ٢٠١٠): وقد تم اقرارها في ١٥ آذار/ مارس عام ٢٠٠٦ من قبل مجلش الشعب الصيني.

٣- الخطة الخمسية الثانية عشرة (٢٠١١–٢٠١٥)عقدت الدورة الكاملة الخامسة للجنة المركزية السابعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني فى الفترة من ١٥ الى ١٨ اكتوبر ٢٠١١في بكين من اجل مناقشة الاقتراحات بشأن الخطة الخمسية الثانية عشرةالتى تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وتعرض هذه الخلفية مراجعة لبعض الاهداف المهمةالتي وضعت خلال الخطة الخمسية الحادي عشرة، وأيضاً ملخصاً لبعض

وجهات نظر المحللين بشأنها يمكن التركيز عليه خلال الخطة الخمسية الثانية عشرة للبلاد(١٨) .

ثانياً: التوجهات الحكومية (المباشرة، وغير المباشرة)(١٩).

أعناصر الاستراتيجية على المستوى الداخلي.

بعناصر الاستراتيجية على المستوى الخارجي.

وللاهتمام المتزايد لأمن الإمدادادت النفطية، أعطت الصين أهمية كبرى لهذا الموضوع في الأمم المتحدة إذ قدمت ورقة إلى الدورة ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة٢٥ من ايلول/ سبتمبر ٢٠١٢ موضحة فيها موقفها من أمن الطاقة، وأهميته إذ كان ملخص الورقة في الفقرة الخامسة من الورقة ينص على: "أن أمن الطاقة له علاقة مباشرة بالاستقرار والنمو للاقتصاد العالمي ورفاهية شعوب العالم... ويكتسب ضمان أمن الطاقة في العالم أهمية كبيرة... وتحقيق الانتعاش والتنمية الطويلة المدى للاقتصاد العالمي... وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي للمجتمع الدولي تكريس مفهوم أمن الطاقة الجديد الذي يتميز بالتعاون المتبادل والمنفعة والتنمية المتنوعة والتنسيق المستمر... وتولي الصين دائماً اهتماماً كبيراً بقضية الطاقة وأمن الطاقة... إن الصين مستعدة للعمل مع الدول الأخرى من أجل إنشاء آلية فعالة للتعاون في مجال الطاقة بما يسهم في ضمان أمن الطاقة" (٢٠).

وإن الجدل المثار في الصين والمتعلق بكيفية حل مشكلة تأمين الطاقة. فبعضهم يؤيد تأمين إمدادات الطاقة بالوسائل التقليدية، ويجادلون بأنه بحلول عام ٢٠٢٠، سيرتفع اعتماد الصين على النفط الأجنبي من ٣٦% إلى ٦٠%، ولذلك لابد للصين من صوغ استراتيجية احتياط نفطي، ومن تطور قوة عسكرية قوية، لاسيما قوة بحريةمكافئة لما لدى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وإذا استلزم الأمر يجب ان تكون مستعدة لاستخدام القوة لتأمين مصادرها النفطية من خارج البلاد، ابتدأ من معالجة القرصنة المتزايدة في جنوب شرق آسيا، وانتهاء بمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إذأ حاولتا إحكام الخناق على ممرات الأمدادات الصينية(٢١).

وتُعد القيادة الصينية إن جزءاً من شرعيتها يعتمد على مقدار ما توفره من فوائد اقتصادية لشعبها، فبوجود شريحة هائلة من الشعب تتوق إلى الحصول على فرصة عمل، يُنظر إلى الازدهار المستمر على أنه المفتاح الرئيس للاستقرار الاجتماعي، وهكذا فأن سعي الصين لتأمين الطاقة يتعدى مسألة علوم الاقتصاد ليشمل استراتيجية الصين التنموية الكلية، والاتجاه الذي يسلكه برنامجها التحديثي، ونوعية القوة العالمية التي ستكون عليها(٢٢).

أما فيما يخص تأمين أمن الإمدادات أو ما يسمى بأمن الطاقة لابد من توفير آليات لهذا الغرض ومن أهم هذه الآليات هو وجود قوات عسكرية قادرة على حماية منابع النفط وطرق سيرها البرية منها والبحرية وحماية الممرات والمضائق لناقلات النفط العملاقة الناقلة لهذه المادة الحيوية.

ثالثاً: دور الشركات الصينية في تحقيق الاستثمارات النفطية.

إنطلاقاً من تعزيز مفهوم أمن الطاقة سعت الصين مثل غيرها من البلدان المستهلكة إلى ضمان إمدادات النفط، وفي هذا السياق نرى أن شركاتها النفطية قد كثفت من نشاطاتها الاستثمارية في القطاع الأساس للطاقة الاستكشافات والتنقيب في البلدان المنتجة للطاقة، وأثارت شركات النفط الوطنية بإستثماراتها الخارجية، قلق الأوساط النفطية العالمية بشأن الدور الصيني المتصاعد في سوق الطاقة العالمي، فقد غدت الصين كما ذكرنا مستورد صافي لموارد الطاقة في عام ١٩٩٣، وأصبحت ثاني أكبر مستهلك لهذه السلعة الاستراتيجية، ففي عام ٢٠٠٥ إذ بلغ معدل استهلاكها اليومي٦,٦ مليون برميل، وهو ما يقل قليلاً عن ثلث ما تستهلكه الولايات المتحدة الامريكية والبالغ ٢٠,٨ مليون برميل يومياً وبما يعادل ٨% من الاستهلاك العالمي(٢٣).

ويمثل النمو الاقتصادي المتسارع للصين الذي يبلغ ٨ % سنويا فضلاً عن الزيادات السكانية الكبيرة. عاملي ضغط كبيرين في زيادة الطلب عن النفط إذ تضاعف الاستهلاك خلال سنوات التسعينيات من القرن العشرين مدفوعاً بنمو اقتصادي كبيرمماثل للنمو الذي شهدته الاقتصاديات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بلغ ١٠ % سنة ٢٠٠٣

وأنتقال الصين من دولة مكتفية بقدراتها الإنتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المادة عام ١٩٩٣، إلى ثاني أكبر مستورد له حالياً وتغطي ثلث احتياجاتها عن طريق الواردات[٢٤].

والواردات النفطية إلى الصين قدرت بـ ٥,٩٦ مليون برميل يومياً في شهر أغسطس/آب ٢٠١٤ مسجلا ارتفاع بنسبة ١٧,٥% عن واردات شهر أغسطس/آب عام ٢٠١٣. وعند المقارنة على المستوى الشهري نجد أن ورادات شهر أغسطس/آب قد ارتفعت عن الشهر السابق بنسبة ٦%، في الفترة من يناير/ إلى أغسطس/آب ارتفعت واردات النفط بنسبة ٨,٤% إلى ٦,٠٦ مليون برميل في اليوم مقارنة مع المدةذاتها من العام الذي سبقه،فضلاً عن هذا أن وكالة الطاقة الدولية قد أعلنت أن الشحنات البحرية من الفحم والنفط الخام والغاز المتوجهة إلى الصين تمثل ١٥% من إجمالي الشحنات البحرية في العالم،ومن المتوقع أن يصل معدل الاستهلاك اليومي في الصين مابين ٩–١٣ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠[٢٥].

ولتأمين احتياجاتها النفطية، أخذت الشركات الحكومية الصينية في الاستحواذ على كثير من أصل الصناعة النفطية في البلدان النامية، وأرتبطت هذه الإستثمارات بالمساعدات التي تقدمها لهذه البلدان، وقد استخدمت هذه المساعدات وسيلة لتأمين حصولها على امتيازات نفطية، ومن صور هذه المساعدات ائتمانات التصدير وائتماناتالإستثمار[٢٦].

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية فى مجال النفط والغاز، وهي أحدى مجالات التحرك الصينى لتحقيق تأمين مصادرها من الطاقة، نرى أن شركاتها النفطية قد بدأت فى الدخول فى مشاريع استثمارية فى مجال الطاقةفى الخارج، إذ بدأ توجه كبرى الشركات العاملة فى مجال النفط والغاز إلى الاستثمار فى مشاريع لانتاج الطاقة فى الخارج منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين[٢٧].

ويمكن تلخيص أنشطة الشركات الوطنية الصينية المؤثرة في مجال الطاقة وكما يآتي[٢٨].

١- شركة النفط الوطنية الصينية (بتروتشايناPetroChina).

كانت شركة النفط الوطنية أول شركة حكومية تقوم باستثمارات في الخارج، بدءاً من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٣، عندما دخلت البيرو. ولدى هذه الشركة استثمارات ومصالح في أكثر من ٤٠ دولة، منها كازاخستان والبيرو والسودان وفنزويلا وإندونيسيا والجزائر وميانماروكندا وتركمانستان وأذربيجان ومنغوليا وتايلند وبابواغينيا الجديدة وأنجولا وليبيا واليمن والعراق وروسيا وإيران وعُمان وسوريا وموريتانيا ونيجيريا والبرازيل والإكوادوروغيرها.

٢- شركة النفط البحرية الوطنية الصينية.

لشركة النفط البحرية الوطنيةاستثمارات في إندونيسيا وأستراليا والجزائر والمغرب وميانيمار وكندا ونيجيريا وغيرها.

٣- شركة البتروكيماويات الصينية (سينوبيكSinopec).

وقعت اتفاقية للتنقيب عن الغاز الطبيعي واستغلاله للقسم (ب) من حوض الربع الخالي، مع وزارة البترول والثروة المعدنية السعودية وشركة أرامكو السعودية. وقد شكلت الاتفاقية شركة تضامن بين سينوبيك وحصتها ٨٠% وأرامكو وحصتها ٢٠% وحددت مدة الاستغلال بـ٢٠ سنة.

٤- شركة الصين الكيمائية (سينوكيم).

في عام ٢٠٠٤، حصلت سينوكيم على ٨٦٠٠ برميل من حصتها من النفط من خلال العمليات الخارجية فيما وراء البحار. وكان أول شركة صينية كيميائية هيسينوكيم عملت في الخارج على استملاك شركة أتلانت سهول دينجز التابعة لمجموعة الخدمات الجيولوجية النفطية النرويجية في فبراير/ شباط ٢٠٠٣. ولديها امتيازات الانتاج ومدى اتساعة للصين والدول الاخرى، وكذلك ايضاً في تونس والإمارات وعُمان.

رابعاً: دوائر تحرك السياسة الخارجية في مجال الطاقة.

تزامنا مع تنامي احتياجات الصين من الطاقة، وزدياد الثروة الاقتصادية للبلاد، انطلقت إلى خارج حدودها ساعية لتوظيف أصولها المالية في الخارج، لاسيما في القطاع النفطي وأهم هذه المناطق هي:

١- الشرق الأوسط أهم اقليم بترولي في العالم، فثروته البترولية لا تزال تترك بصماتها على مجمل السياسة الدولية. وفيما يخص الصين يعد الشرق الأوسط المصدر الرئيس للواردات النفطية حاضراً ومستقبلاً لظروف وعوامل موضوعية. فوضع المنطقة في سوق النفط العالمي وضع فريد لا يمكن أن يتوفر لأي منطقة أو دولة أخرى. إذ تسحوذ هذه المنطقة الغنية بالثروات النفطية على مايقارب٧٠% من احتياطي النفط العالمي. واكثر الدول النفطية التي تتعامل معها الصين؛ السعودية، وايران، والعراق، وعلى الرغم من أنها لم يكن لديها علاقات استراتيجية دائمة بمنطقة الشرق الأوسط، إلا أن علاقتها بالمنطقة التي تستورد منها معظم حاجتها النفطية أصبحت أكثر أهمية بشكل تصاعدي(٢٩).

ومنطقة الشرق الاوسط التى تتمتع باغنى الموارد النفطية والغازية فى العالم، إذ يعد اعلى احتياطي بالعالم، فضلاً عن مزايا زهد تكلفة الاستخراج وتفوق الظروف الجيولوجية فيها، فالمنطقة تُعد المصدر التقليدي للواردات الصينية من النفط والغاز، كون دول المنطقة ترتبط معها منذ امد طويلعلاقات مستقرة في تجارة الطاقة، غير ان هذه المنطقة ظلت تتعرض اليوم للنزاعات الدينية والصراعات إقليمية وعرقية وأثنية وغيرها من العوامل غير المحددة مما يؤثر سلبا على استقرار الواردات الصينية من موارد الطاقة ويعرضها لمخاطر كبيرة (٣٠).

٢- أفريقيا: علاقة الصين بافريقيا ظهرت في السنوات القليلة الاخيرة كونها منطقة مهمة لمصادر الطاقة، وهذا ادى إلى زيادة من أهمية القارة على الصعيد الاستراتيجي، لاسيما فيما يتعلق بالاكتشافات والاحتياطي النفطي، الذي رأت فيه العديد من الدول مصدراً للطاقة ومنها الصين. واكثر الدول النفطية التي تتعامل معها؛ نايجيريا، وأنغولا، والسودان(٣١).

٣- امريكيا اللاتينية:يشكل النفط المصلحة الاساسية للصين في امريكيا اللاتينية وذلك لاحتوائها على احتياطات نفطية تقدر بـ٩% من الاحتياطات العالمية. ويتركز التعاون بينها ودول امريكيا اللاتينية في فنزولا والبرازيل(٣٢).

٤- آسيا الوسطى والقوقاز: اذا كانت المصالح المتعلقة بأمن الطاقة دفعتها في بعض الاحيان إلى تغيير بعض الاسس المهمة لسياستها الخارجية، لاسيما تلك المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، إذ يشكل النفط المصلحة الاساسية للصين في روسيا وكازاخستان وطاجستان وقرقيزيا، ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز الوفيرة الموارد النفطية والغازية، فضلاً عن ذلك يُسر نقل البترول من تلك المنطقة للصين المتاخمة لها، ناهيك عن ان ثمة علاقات وثيقة تربطهما معاً، وإنما يثير قلق الصين هو تواجد القوات الاجنبية فيها وادراج بعض دولها فى عداد " المناطق ذات المصالح الاستراتيجية " للجانبين الامريكي والروسي، وهذا ما يعقد الاوضاع ويلقي ظلالاً ثقيلةً على امكانية حصولها على مصادر مستقرة لوارداتها من الطاقة(٣٣).

وعلى الرغم من تعرض المناطق المذكورة آنفا للمشاكل والمخاطر، على هذا النحو او ذاك، الا انها غنية جداً بالموارد النفطية والغازية، الأمر الذي يحتم على الصين السعي بكل جهد إلى الاستفادة القصوى من تلك الموارد لبناء نظام مستقل من امدادات الطاقة عالميا بعيدا عن التحكم المهني في اتسويق هذه الموارد لقوى كبرى.

لم يتأثر دور الصين الدولي وسياستها الخارجية بمحدودية الطاقة. إذ تسعي لجعل سياستها الخارجية متوافقة مع استراتيجية التنمية الداخلية. لذا أهتمت بتأمين مصادر الطاقة، فعمدت إلي شراء النفط الخام، وكذلك تشجيع الشركات الوطنية على الاستثمار في مجال الطاقة بالخارج. وعلى الرغم من أن هذه الشركات لم تنجح في تحقيق أمن الطاقة الصيني، فإنها نجحت في وضع الصينلاعباً مهماً في سوق الطاقة العالمي، وبذلكمزجت بين الاستثمار ومجموعة متكاملة من المساعدات والقروض، وإلغاء بعض الديون، ولم تلجأ للسياسة الاستفزازية التوسعية.

وبدوره انعكس ذلك على دوائر اهتمامها، فلم تزد على مجالات التعاون الاستثمار في المجال النفطي وغيره من المجالات الاقتصادية، في ظل سياستها برفض عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد وصل تركيز الصين في شراكاتها مع الدول المنتجة للنفط لعلاقات

أثارت تحفظ الولايات المتحدة الأمريكية من نشوء تحالف ضدها، لاسيما في أمريكا اللاتينية[٣٤].

وعلية يمكن تفعيل آلية التعاون الاستراتيجى مع اهم الدول المستهلكة لموارد الطاقة ومنظمة الطاقة الدولية، وعلى الرغم من إن اهم الدول المستهلكة لهذه المادة تتنافس فيما بينها على موارد الطاقة، الا أن هناك مصالح مشتركة تربطها مع بعضها فى مجال حماية استقرار سوق الطاقة العالمي، والمحافظة على مستوى منخفض لاسعاره، لاسيما بعد انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية – تربطها بالدول الغربية الكبرى مصالح مشتركة وثيقة– ، مما يترتب عليها العمل على تهدئة التباين والخلاف الخاص بأمن الطاقة قدر المستطاع مع هذه الدول بما يساعدها بكل تأكيد في مجال تحقيق امن امداد الطاقة .

وجملة القول ان الصين، عبر التعاون الدولي فى مجال امن الطاقة، لن يكون فى وسعها تحسين بيئة امنها الطاقوي فحسب، وانما تستطيع ايضاً تعزيز قدرتها الذاتية وقابليتها فالتصدللأزمات في الطاقة، و تحقيق أهداف حماية أمنها الاقتصادي وأمنها الوطني في نهاية المطاف .

الخاتمة والاستنتاجات.

من خلال هذه العوامل الكثيرة المؤثرة على مفهوم أمن الطاقة يتضح لنا أن هذا المفهوم له بُعداً استراتيجياًسياسياً، أمنياً، اقتصادياً، وبيئياً للدول المنتجة والمستهلكة لمصادر الطاقة المختلفة على حد سواء. وأن مسؤولية أمن الطاقة لا تقع فقط على الدول المستهلكة بل تقع على عاتق الجميع لأن الكل إما مصدر للطاقة فهو مستفيد من بيعها، أو مستهلك للطاقة فهو مستفيد من استخداماتها الداعمة لاقتصاده.

وقد كثفت الحكومة الصينية الحوارات السياسية والدبلوماسية مع الدول المنتجة للطاقة، وقامت معها علاقات استراتيجية، وتطورت التعاون المتعدد الاطراف من اجل تهيئة الظروف المؤاتية والبيئة الدولية الملائمة لقطاع الطاقة المحلي للمشاركة في النشاطات الدولية، وإنها تؤيد بقوة المؤسسات المحلية في تطبيق استراتيجية " تخطى عتبة البلاد ". وتنظرإلى منطقة الشرق

الأوسط مصدراً رئساً للواردات من الطاقة في القرن الحادي والعشرين، وكثفت حركة التبادل التجاروالاقتصاد ورفعت مستوى التجارة البينية معها، وسعتإلى بناء مجموعة تكامل للمصالح المشتركة؛ واما فيما يخص روسيا ومنطقة آسيا الوسطى فأنهافَعلتّ دور منظمة تعاون شنغهاي إلى اقصى حد ممكن، وعززت التعاون في مجال الطاقة مع دول آسيا الوسطى وروسيا، وبذلت المساعي الحثيثة من اجل بناء مصدر للطاقة مستقر فى ظل ما تتمتع به الصين من موقع جغرافي. وفي الوقت ذاته بادرت في طرق الابواب، وتعزز علاقاتها مع دول امريكا الجنوبية وافريقيا سعيا وراء تحقيق تنوع مصادر الطاقة.

وتوصل الباحث في دراسته إلى أن السياسة الخارجية الصينية شهدت تغيراً ملحوظاً منذ تسعينيات القرن العشرين، تحديداً بعد أن تحولت الصين من دولة منتجة للنفط إلى مستهلكة له في العام ١٩٩٣، إذ تعززنفوذها في المناطق المختلفة الغنية بالنفط والغاز، وشهدت كذلك سياستها في الحصول علىالطاقة نشاطاً ملحوظاً عقب هذا التحول.

وتوصلت أيضاً إلى أن أمن الطاقة الصيني يقوم على ركيزتين رئيستين، أولاها تتمثل بتبني إستراتيجيات متعددة الأبعاد ضمن مفهوم القوة الناعمة، قائمة على أساس تعزيز الاستثمارات وحجم التبادلات التجارية مع الدول المنتجه للطاقة، وثانيها تكمن في تعظيم قدراتها العسكرية الهجومية أو الدفاعية من أجل تأمين وصول إمدادات الطاقة من المصدر إلى أراضيها.

وفي النهاية بينت الدراسة إلى أن السياسة الصينية نجحت لغاية الآن بالتغلغل في الدول الغنية بالنفط والغاز من خلال تعزيز قوتها الناعمة، واستخدام الأدوات الاقتصادية بمختلف أنواعها، وإتباع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، والتعامل مع الأنظمة القائمة بغض النظر عن طبيعتها.

مما سبق ذكره ليس من الصعب الخروج بنتيجة مفادها إن أمن الطاقة ليس بقضية اقتصادية بحتة بمقدار ما هي تشابك من القضايا السياسية الدولية التى يمكن ان تتعرض، في اي وقت، للعواصف والمخاطر.

The importance of energy security in China's foreign policy

Anan khalafhameed.As.le

Abstract

Energy is the source of important strategic and one of the forms of the overall capacity of different countries, influencing the foreign policy of both the exporting and importing countries, affecting what is owned by states of national capabilities to its foreign policy through the comprehensive capabilities of States in determining the status and prestige of states in the international system, and the ability of State pursue an active foreign policy or not, and to identify alternatives and areas of action available to the political decision-maker, as well as the impact of the conflict and international cooperation, which is in line with what is confirmed by the twentieth century from the traditional sources of energy experience have had their impact on foreign policy for both importing and exporting countries, Fajarth the global distribution of energy sources indicate that the largest percentage of energy sources based on limited countries in the Persian Gulf, Central Asia, Africa, and Latin America, and Russia.

And China through international cooperation in the field of energy security, will not be in a position not only to improve the energy security environment, but also can enhance their own ability and their ability to respond to crises in energy, and achieving the goals of the protection of economic security and national security.

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل.

(١) نقلاً عن د. خديجة عرفة مُحَّد، أمن الطاقة وآثارها الأستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠١٤، ص ٥٢.

(٢) هشام الخطيب، "أمن الطاقة العالمي وانعكاساته على منطقة الخليج"، في أمن الطاقة في الخليج التحديات والآفاق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص٣١.

(٣) لهب عطا عبدالوهاب،"قضايا في أمن الطاقة: دول الخليج العربية أنموذجا"، صحيفة الغدالاردني، ١٢ تشرين الأول ٢٠١٤، على الرابط:http://www.alghad.com/articles/513539

(٤) نقلاً على حسين باكير، "التنافس الجيوإستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقه دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات"، دار المنهل، لبنان، ٢٠١٠، ص ١٥٨.

(٥) SteveA. Yetiv and Chunlong Lu, "China, Global Energy, and the Meddle East" Meddle East Journal, Vol. 61,No.2, Spring 2007, P,199.

(٦) عزت شحرور، "الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ يونيو ٢٠١٢، ص ٣، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012611142554206350.htm.

(٧) شايتي جاجبايي، "البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية"، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، في مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٨، ص ٩٩.

(٨) د . وصاف سعيدي، وبنونة فاتح، "سياسة أمن الامدادات النفطية وانعكاساتها"، المؤتمر العلمي، التمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر، ٧– ٠٨ أبريل ٢٠٠٨

(٩) سامر خير أحمد، "العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية"، ثقافة للنشر والتوزيع ، أبو ظبي، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠٥.

(١٠) د. خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية"، جامعة الملك نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٤، ص ١٢٧.

١١ هو مصطلح يطلق على عصب شريان الطاقة الذي يغذي الصين. ويتكون من سلسلة القواعد البحرية الصينية قيد الانشاء تمتد من بحر الصين الجنوبي وصولا الى شواطئ افريقيا مرورا بالمحيط الهندي. ومشروع عقد اللؤلؤ الصيني في المحيط الهندي مجرد بداية في تعزيز نفوذها في المنطقة الممتدة من الصين الى الخليج العربي، ويشمل قاعدة بحرية ومواقع للتنصت الالكتروني في ميناء جوادار الباكستاني لمراقبة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز وبحر العرب، ويشمل ايضاً قاعدة بحرية في بورما ومرافق الكترونية على جزر فيبحر البنغال لجمع المعلومات الاستخبارية وبناء قناة عبر كرا اسموس في تايلند لتجنب قناة ملقا. المصدر: .Harsh V Pant, "China's Naval Expansion in the Indian Ocean and India-China Rivalry." The Asia-Pacific Journal: 18-4-10, May 3, 2010.

(١٢) شايتي جاجبايي، "البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية"، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، في مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

(١٣) GhislineGuirane, UnePolitiqueénergétiqueEuropéenne ? www.melchior.fr

(١٤) شايتي جاجبايي، "البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية"، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، في مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

(١٥) كريستينا لين، "طريق الحرير الجديد استراتيجية الطاقة الصينية في الشرق الأوسط الأكبر"، معهد واشنطن، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١،

(١٦) علي حسين باكير، التنافس الجيوإستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقه دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات،مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢.

(١٧) المصدر نفسه، صص ٨٢– ٩١.

(١٨)المركز العربي للمعلومات، "الخطة الخمسية الثانية عشر تتحلى بالأهمية تنموية حاسمة في الصين"، متاح على شبكة المعلومات وعلى الرابط : http://www.arabsino.com/articles/10-10-24/4416.htm .

(١٩) علي حسين باكير، التنافس الجيوإستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقه دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢.

(٢٠) "ورقة موقف جمهورية الصين الشعبية،"في الدورة الـ ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٢/٩/٢٠، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:.httpi//www.arabsino.com/articles/12-09-24/8903.html

(٢١)وينرانجيانج، "النمو الاقتصادي في الصين لأمن الطاقة في انحاء العالم"، في مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣١

(٢٢)المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

(٢٣) مدحت ايوب، "الدولة والتنمية في الصين"، في د.جابر عوض، محرر، دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٨٧.

(٢٤)د .وصاف سعيدي، وبنونة فاتح، "سياسة أمن الامدادات النفطية وانعكاساتها ، مصدر سبق ذكره .

(٢٥)ICN. FINANCIAL MARKETS، "الصين أكبر مستورد للنفط في العالم بالرغم من مخاوف ضعف النمو"، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط:
http://www.icn.com/ar/article/2014/09/23/

(٢٦)مدحت ايوب، الدولة والتنمية في الصين، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧.

(٢٧)د.خديجه عرفه محمد، "الصين وأمن الطاقة: رؤية مستقبلية"، السياسة الدولية، الاهرام الرقمي، ١ بريل ٢٠٠٦، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221658&eid=251.

(٢٨) جيفري براون، وفيجاي مخير جي، وكانج وو، سباق الطاقة بين الصين والهند: دوافعة وفرص التعاون الممكنة، في مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص – ص ٢٦٨– ٢٧٢.

(٢٩)علي حسين باكير، التنافس الجيوإستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقه دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات، مصدر سبق ذكره، ص–٩٦.

(٣٠)تشانغ تزي كوين، قضية الامن النفطي، المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٤/٤/ ١٨، متاح على شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط: http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2467.htm

(٣١) علي حسين باكير، التنافس الجيوإستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقه دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

(٣٢) د. خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.

(٣٣)المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٣٤)ايمان شادي، "أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة"، السياسة الدولية، الاهرام الرقمي، ١يوليو، ٢٠١٣، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1370407&eid=1529